

## مخاطر السيولة واثرها في ربحية المصارف الإسلامية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية للفترة 2011-2015)

نايف يوسف بندر  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

أ.م.د عبد العزيز شويش عبد الحميد  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

### المستخلص

يهدف هذا البحث إلى اختبار تأثير مؤشرات مخاطر السيولة المصرفية المتمثلة بـ(مؤشر التداول، مؤشر الإستثمارات إلى الودائع، مؤشر النقد والإستثمار إلى الموجودات، القروض إلى الودائع) في مؤشرات الربحية المتمثلة بـ(معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الأموال المتاحة)، ولإستيعاب متغيرات البحث تم صياغة مشكلة البحث، التي تشير إلى قدرة المصرف على الاحتفاظ بقدر من السيولة خلال اعماله تؤدي بالنتيجة إلى التأثير في الربحية، وعليه قام البحث على جملة من الأهداف اهمها (إبراز دور المخاطر التي تواجه المصرف في الحصول على سيولته وتأثيرها في تحقيق الربحية عبر استخدام عدد من الأدوات المالية)، ولتحقيق هذه الأهداف تم صياغة واختبار فرضيات البحث من خلال استخدام المؤشر الإحصائي ANOVA، وتمثلت الحدود الزمنية للبحث للمدة الزمنية بين (2011-2015).

واهم ماتم استنتاجه (هو ان نسبة تأثير مخاطر السيولة في الربحية كانت مرتفعة ومعنوية في المصارف عينة البحث)، وان اهم ما يوصي به البحث هو ( ضرورة تحقيق عوائد من الأموال المكتنزة لدى المصارف عينة البحث عبر توظيفها في الصكوك الإسلامية سريعة التحول إلى موجودات، بما ينعكس على الربحية بصورة ايجابية).

### **Liquidity Risks and its Impact on Profitability of Islamic Banks Applied Research in a Sample of Iraqi Islamic Banks**

#### Abstract

The main objective of the research is to test the impact of the liquidity risk indicators of the banking sector (the index of trading, the index of investments to deposits, the index of cash and investment to assets, loans to deposits) in the profitability indicators of (rate of return on assets, rate of return on deposits, The right of ownership, the rate of return on available funds).

The research problem was formulated as follows: "The ability of the bank to maintain a certain amount of liquidity during its business leads to

the effect of profitability", which reflects the reputation of the bank and the confidence of its clients in the face of their financial obligations.

Accordingly, the research focused on a number of objectives, including: (highlighting the role of the risks facing the bank in obtaining its liquidity and its impact on profitability through the use of a number of financial instruments), during the use of the ANOVA, for the period (2011-2015).

The most important conclusion is (the ratio of the effect of liquidity risk on profitability was high and moral in the banks sample research), The most important recommendation of the research is (the need to achieve returns from the funds accumulated in the studied banks through employment in the Islamic Sukuk shift to assets, which reflected on profitability positively).

#### المقدمة :

تعد المصارف الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي دوره ولاسيما في ظل الظروف والتطورات المتسارعة والمتلاحقة التي تشهدها البيئة المصرفية محليا ودوليا، نتيجة التحديات التي تواجهها مع زيادة حدة المنافسة، ومن هذه التحديات التي تواجه المصارف هي السيولة ومخاطرها والربحية المتحققة عنها، والتزاماً بمبادئ الدين الاسلامي الحنيف، فقد ظهرت المصارف الاسلامية لتتناغم في محتواها وتفصيلها مع تعاليم الدين في مجال التمويل والاستثمار المصرفي ودعم الاقتصاد، فالمصارف الاسلامية هي مؤسسات تلتزم بجميع اعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية، وتمتاز عن باقي انواع المصارف بتعدد مجالات تمويلها أو صيغها الاستثمارية ولا تتعامل مع الائتمان الا بحدود البيوع الشرعية ولكن على الرغم من هذا التطور الا ان الكثير من المصارف الاسلامية ما تزال تعاني من معوقات وصعوبات كثيرة جدا تجعلها لا تستطيع المنافسة مع باقي المصارف التقليدية العالمية ، ويرجع ضعف مركزها التنافسي هذا إلى ان بعض الدول الاسلامية تعاني من خلل في التعامل مع الأموال السائلة التي بين يديها بين الإحتفاظ بها أو استثمارها، ومن ثم ما لذلك من آثار على الربحية في تلك المصارف، ومن بين تلك الدول العراق ، لذا كان لزاماً على كل الباحثين والمتخصصين في هذا الحقل ان يقوموا بأبحاث في سبيل تطوير هذا العمل من اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ولهذا جاء البحث بعنوان " مخاطر السيولة وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية " بحث تطبيقية في عينة من المصارف الإسلامية في العراق " مجسدا للمضامين اعلاه، اذ اشتملت محتويات البحث على ثلاثة مباحث، خصص الأول لمنهجية البحث، فيما تناول الثاني الجانب النظري المتعلق بالسيولة والربحية، اما المبحث الثالث فقد اشتمل على الجانب التطبيقي، فيما تناول واختتم البحث بعرض الإستنتاجات والتوصيات التي قدمها البحث.

## المبحث الاول منهجية البحث

**اولاً: مشكلة البحث :** تعاني المصارف الإسلامية من انخفاض في ربحيتها، ولعل السبب في ذلك يعود إلى المخاطر المختلفة والتي من ابرزها مخاطر السيولة، التي يمكن ان تعد عاملاً من العوامل الرئيسية المؤثرة على الربحية، إذ ان التعامل الايجابي معها قد يحقق للمصرف فرصاً كبيرة، أما في حالة عجز إدارة المصرف عن مواجهة تلك المخاطر قد يهوي بالمصرف إلى الإفلاس، ولن يبدو ذلك جلياً إلا في حالة أدراك وفهم طبيعة العلاقة بين مخاطر السيولة وأهميتها في المصارف الإسلامية، وما تواجهه من تحديات خاصة بالسيولة وما يترتب على ذلك من عوائد تتلاءم مع تلك المخاطر، وعليه يمكن ايضاح مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: هل يوجد اثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية؟

**ثانياً: اهمية البحث:** اصبحت المصارف الإسلامية مركز استقطاب عدد كبير من المفكرين والباحثين في المجال المالي بعد الأزمات التي تعرضت لها المصارف التقليدية في العالم والتي كان آخرها ما يطلق عليه بـ(أزمة الرهن العقاري\_2008)، التي كانت السبب الرئيس وراء افلاس مصارف كبيرة على مستوى العالم، وفي ظل انتقال العديد من المصارف إلى التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها ومنتجاتها فضلاً عن ان العديد من المصارف انشأ لهذا الغرض كان لزاماً على الباحثين الخوض في مجال دراسة المصارف والتعرف وتقييم العوامل التي تؤثر في ربحيتها في العراق او بغية تصحيح مسارها وتقويم الإعوجاج فيها ان وجد.

**ثالثاً: اهداف البحث:** يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مشكلة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية وتحديد احتمالها توافر فائض او عجز في سيولة المصرف، وإبراز دور المخاطر التي تواجه المصرف في الحصول على سيولته وتأثيرها في تحقيق الربحية عبر استخدام عدد من الأدوات المالية والتي تتلاءم مع مامتوفر من بيانات ومعلومات تعلن عنها المصارف من خلال عرض ميزانياتها السنوية وقوائم الدخل فضلاً عن قوائم التدفقات النقدية والكشوفات الأخرى.

### رابعاً: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية : يوجد اثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة (مجتمعةً) في ربحية المصارف الإسلامية. ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

- ١- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة (نسبة التداول) في ربحية المصارف عينة البحث.
- ٢- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشر الاستثمارات إلى الودائع في ربحية المصارف عينة البحث.
- ٣- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشر الاستثمارات والنقد إلى الموجودات وربحية المصارف عينة البحث.

٤- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمؤشر القروض إلى الودائع في ربحية المصارف عينة البحث.  
**خامسا: حدود البحث:**

- ١- الحدود المكانية للبحث: تم اختيار عينة مكونة من ثلاثة مصارف اسلامية عراقية .
  - ٢- الحدود الزمانية للبحث: تم اعتماد البيانات السنوية للمصارف عينة البحث للمدة الزمنية البالغة خمس سنوات تمثلت بالأعوام (2011-2015).
- سادسا: عينة البحث ومسوغات اختيارها:**

اشتملت عينة البحث على ثلاثة مصارف اسلامية في العراق من اصل ثمانية مصارف لما تمتلكه هذه المصارف من تاريخ في التجربة المصرفية الإسلامية فضلا عن الرصانة التي تتمتع بها وهي:

- ١- المصرف الإسلامي العراقي للإستثمار والتنمية.
- ٢- مصرف ايلاف الإسلامي.
- ٣- مصرف كوردستان.

**سابعا: ادوات البحث:** اعتمد البحث أنموذج الإنحدار الخطي البسيط.

### المبحث الثاني

**الجانب النظري: طبيعة مخاطر السيولة ووسائل التحوط منها في المصارف الإسلامية وعلاقتها بالربحية.**

#### المحور الأول: مخاطر السيولة

حظيت المخاطر المصرفية بإهتمام رجال المصارف وإدارتها والعالم الأكاديمي، ويرجع هذا الإهتمام نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم المخاطر المصرفية وتنوعها، وكذلك الارتباط الوثيق لتلك المخاطر بقيمة وربحية المصارف وبالتالي ديمومتها وبقائها في سوق المنافسة تواجه المصارف أنواعاً متعددة من المخاطر تعد مخاطرة السيولة من ابرزها (الشمري، 2012: 212) وقد وردت في الأدبيات المالية العديد من التعاريف لمخاطر السيولة سنعرض بعضاً منها:

اذ تعرف المخاطر بأنها ظاهرة وحدث تهدد انجاز الأهداف وتؤثر سلبا في استمرارية المصرف او المشروع في تحقيق رسالته (عبد الستار، 2012: 125)، اما مخاطر السيولة فتعرف بأنها: تعرض المصرف لصعوبات في جمع الأموال وعدم قدرته على ادارة النفقات أو التغيرات الحاصلة في مصادر التمويل إضافة لصعوبة في تمويل الزيادة في الموجودات دون الاضطرار إلى تسهيل موجوداته بأسعار غير عادلة (1: ogilo, 2015).

**اولا: مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية:** تختلف طبيعة مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف بين المصارف الإسلامية أوالتقليدية، فتارةً تشترك تلك المصارف في المخاطر التي تتعرض لها وتختلف تارةً اخرى، إذ ان المصارف الإسلامية تقوم أعمالها على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وتستخدم صيغ مالية وأدوات تعتمد على هذا النظام وبالتالي فقد تختلف المسببات

التي تؤدي إلى ازمت السيولة(خان واحمد،2003:74)، والآتي بيان لأبرز تحديات السيولة التي تواجه المصارف الإسلامية، (البياتي،2009:91) (Islam,2010:26):

١-الرقابة النقدية: إن اعتماد المصارف المركزية على آليات رقابة على سعر الفائدة للتحكم بإدارة سيولة المصارف التجارية لها انعكاس سلبي مباشر على المصارف الإسلامية من ناحية تقليل فرص الاستثمار، إذ إن اصدار المصارف المركزية للسندات والأوراق المالية وفق قاعدة الفائدة يحرم المصارف الإسلامية من الاستثمار في هذه الأوراق، حينها تعد سياسة السوق المفتوحة أداة رقابية لاعمى لها بالنسبة للمصارف الإسلامية، إذ بزوال المؤثر يزول الأثر.

٢-مشكلة فائض السيولة الناجمة عن حجم الإيداع الكبير، وهذه الفوائض بدورها طرحت مشكلة أخرى تتمثل في توظيف تلك الأموال، إذ اشار عدد من الباحثين أن محدودية المنتجات الإسلامية دفع تلك المصارف إلى أساليب ربما تكتنفها الشبهات في استثمار الفوائض المالية التي لديها مثل سياسة القروض المتبادلة والإيداع في المصارف الأجنبية والمضاربات في الأسواق العالمية.

٣-مشكلة الإحتياطي القانوني: الزام المصارف الإسلامية ببعض المعاملات المحرمة شرعاً، من خلال إجبارها كمثيلاتها من المصارف التقليدية ، على الخضوع لبعض أدوات السياسة النقدية والنظم الرقابية التي يتخذها المصرف المركزي، ومن بين تلك السياسات سياسة الإحتياطي القانوني الذي تقوم من خلاله الأنظمة المصرفية بتعطيل جزء من الودائع كحسابات مجمدة لدى المصرف المركزي لكن مع احتساب الفائدة عليه تمنح للمصارف دون النظر إلى المصارف سواء كانت تجارية أم اسلامية بحجة المعاملة العادلة مع كل مكون من مكونات النظام المصرفي.

٤-ممارسات إدارة السيولة على كل من الموجودات والمطلوبات ليست مثالية للمصارف الإسلامية، إذ يتعين على تلك المصارف إقناع المودعين بالمشاركة في الإكتتاب على الأمد الطويل لتمويل المشاريع طويلة الأمد وفي ذات الوقت يجب أن تكون قادرة على إدارة الطلب على الأمد القصير للسيولة، ويعد الفشل في ذلك أحد أسباب التعرض لمخاطر السيولة.

**ثانياً : مؤشرات قياس مخاطر السيولة:** ان ادارة كل مصرف من خلال خبرتها ان تعرف مستوى السيولة المناسب لها بما يلبي احتياجاتها من السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب الإعتيادية ،وفي ذات الوقت لا يؤدي إلى تعطيل وتجميد موارد المصرف، ومن ثم يقلل ربحيته، ولذلك لا بد من الاعتماد على معايير موضوعية وكمية تستند إلى اساليب كمية لقياس السيولة.

وان من اكثر الأساليب شيوعاً في هذا المجال هي ما يأتي:

١-نسبة التداول:وهي نسبة مناظرة لنسبة التداول والنسبة السريعة،اذ انها تقارن الموجودات السائلة(الموجودات المتداولة)بالمطلوبات المتداولة، فهي اذن تقيس قدرة المصرف على تسديد

التزاماته قصيرة الأجل من خلال موجوداته، بعبارة أخرى كم السيولة المتوفرة لدى المصرف وتقاس بالمعادلة الآتية (التميمي، حسين، 2012:463):

الموجودات المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{100 \times \text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلوبات المتداولة

٢- نسبة الإستثمارات قصيرة الأمد إلى اجمالي الودائع: ان ارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى انخفاض خطر السيولة، بإعتبار ان ذلك يعكس زيادة الإستثمارات قصيرة الأجل التي يواجه بها المصرف التزاماته المالية وتقاس بالنسبة ادناه:

الإستثمارات قصيرة الأجل

$$\text{نسبة الإستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع} = \frac{\text{الإستثمارات قصيرة الأجل}}{100 \times \text{مجموع الودائع}}$$

مجموع الودائع

٣- الموجودات النقدية والإستثمارات إلى اجمالي الموجودات:يساهم ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطرة السيولة،لانه يعكس قدرة المصرف في مواجهة الألتزامات المترتبة عليه من خلال ارتفاع مقدار الموجودات النقدية والإستثمارات لديه(الكروي،2015:15) وتقاس بالمعادلة الآتية:

الموجودات النقدية والإستثمارات

$$\text{الموجودات النقدية والإستثمارات إلى الودائع} = \frac{\text{الموجودات النقدية والإستثمارات}}{100 \times \text{الودائع ومافي حكمها}}$$

الودائع ومافي حكمها

٤- نسبة القروض إلى الودائع:توضح هذه النسبة سيولة المصرف من خلال تركيبة موجوداته، فالقروض ذات سيولة اقل ،وان ازدياد هذه النسبة يدل على ان مقدار القروض كبير اي تدني نسبة سيولة المصرف، وهي تقاس كما يلي: (الكروي،2015:150)

مجموع القروض

$$\text{نسبة القروض إلى الودائع} = \frac{\text{مجموع القروض}}{100 \times \text{مجموع الودائع}}$$

مجموع الودائع

### المحور الثاني: مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة فيها

أولاً:مفهوم الربحية: يستخدم مصطلح الربح والربحية بشكل متبادل إلا أن هناك فرقاً في المعنى الحقيقي بينهما ،اذ ان الربح مفهوم مطلق في حين ان الربحية مفهوم نسبي، فالربح يشير إلى اجمالي الدخل المكتسب من قبل مؤسسة ما خلال فترة زمنية محددة(Trived,2010: 237).اما الربحية فتشير إلى الربح مضافاً إليها بعض مكونات الميزانية او قائمة الدخل، والربحية تقيس الكفاءة

التشغيلية للمؤسسة او المصرف وتمكن الأطراف التي لها مصلحة بالاهتمام بارتفاع هذه الكفاءة ومراقبتها ،والكفاءة التشغيلية تمثل قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد الكافية للمالكين والمقترضين والعاملين(عثمان،2014:8).

**ثانيا:العوامل المؤثر على الربحية:** تسعى المؤسسات المالية ممثلة بالمصارف والمؤسسات الأخرى للبقاء والنمو بالرغم من المنافسة الشديدة التي تواجهها في العصر الحديث وبالتالي فهي تؤثر على ربحيتها، ولا يقتصر ذلك على العوامل الخارجية، اذ ان هناك شبه اتفاق بين الكتاب على ان الربحية المصرفية تتأثر بالعديد من العوامل التي تنقسم إلى عوامل داخلية وخارجية(Louzis,vouldis,2015:8).

١- العوامل الخارجية:المحددات الخارجية هي متغيرات تتعلق بإدارة المصرف لكنها تعكس البيئة الإقتصادية والقانونية والتي تؤثر بدورها على اداء وربحية المصرف، وقد شخص العديد من الباحثين مجموعة من المحددات الخارجية التي تؤثر على الربحية، والتي تتضمن هذه العوامل (Louzis,vouldis,2015:8):

أ- الظروف الإقتصادية والسياسية: تتأثر ربحية المصارف بمدى استقرار الظروف السياسية والإقتصادية، اذ سيكون هناك طلب اعلى على الإئتمان في اوقات الإزدهار الإقتصادي اكثر مما كان عليه في وقت الركود، وبالتالي ينتج من ذلك وجود علاقة طردية بين النمو الإقتصادي وبين ربحية المصارف، (Eyele,2012: 27).

ب- السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف فيما يتعلق بإدارة موجوداتها والتزاماتها، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على ربحيتها، وهناك العديد من أدوات السياسة النقدية سواء كانت ادوات رقابية نوعية او كمية او مباشرة،يستخدمها(البنك المركزي) بهدف احكام سيطرته على الإئتمان المصرفي(,2009: Skeie,Martin,Freixas).

٢- المحددات الداخلية:تشير المحددات الداخلية إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر على ربحية المصرف التي ويمكن للمصرف السيطرة عليها والتحكم فيها وهي.

أ- السيولة: ان مقدار سيولة اي موجود هي امكانية تحويله إلى نقد بسهولة وسرعة دون خسارة، والنقد هو اكثر الأموال سيولة وينبغي على المصارف ان تعمل على الاحتفاظ بأموال بدرجة من السيولة تتمكن معها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة وهذا ما يعبر عنه بالسيولة العامة في المصارف(رمضان، جودة،2006:93)، وفي حال اخفاق المصرف في تلبية حاجته من السيولة اللازمة فانه يتحمل خسائر قد تؤدي به إلى الأنهيار احيانا، وتصفيته بشكل تدريجي او اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية لتغطية حاجته،وهذا بدوره يقود إلى خفض الأرباح بسبب الكلف التي يتحملها المصرف لتمويل السيولة(الجميل،2002:398).

ب- المنافسة: تؤدي زيادة حدة المنافسة بين المصارف إلى جعل الربحية تتوزع بشكل متفاوت فيما بينها، وكذلك تعد حصة السوق واحدة من المحددات المحتملة للربحية، إذ كلما كانت درجة الإحتكار في السوق مرتفعة فإن أسعار الخدمات المصرفية ستكون مرتفعة وسيتم توفير مرافق أقل من قبل المصرف وهذا مؤشر على أن قوة السوق لدى أحد المصارف تزداد عادة مع زيادة الإحتكار، وكلما ازدادت حصة المصرف السوقية كلما زادت سيطرتها على الخدمات والأسعار التي تقدمها (podder,2012:5).

رابعاً: مؤشرات الربحية: إن قياس الربحية لا يقل أهمية عن كسب الأرباح، لأنها المقياس العام للكفاءة (Barad,2010:120). إذ إن هدف الربحية من الأهداف الأساسية للمصارف بجميع أنواعها، ولغرض تمكين المصارف من تحقيق أفضل مستوى من الربحية ينبغي أن توظف أموالها التي حصلت عليها في موجودات تدر عوائد مجزية كإستثمارات، ويمكن قياس الربحية من خلال العديد من المؤشرات يختص كل منها بقياسها من منظور معين وهذه المؤشرات هي: (Rachdi,2013:330):

١- معدل العائد على الموجودات: عبارة عن نسبة تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات المستخدمة لقياس ربحية المصارف، ويقاس هذا المؤشر بالمعادلة الآتية (Bashir,1999:10):

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{100 \times \text{مجموع الموجودات}}$$

٢- معدل العائد على حق الملكية: أو ما يطلق عليه بمعدل العائد الذي يحصل عليه المالكون، تقيس هذه النسبة كفاءة المصرف في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين (Bashir,2003:38)، ويقاس بالمعادلة الآتية

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{100 \times \text{حقوق الملكية}}$$

٣- معدل العائد على الودائع: يشير هذا المؤشر إلى صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الودائع، ويدل على قدرة المصرف على المنافسة للحصول على الأموال ويمكن اعتباره ثمناً لجذب الودائع، ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على الودائع وهذا المعدل يمثل معدل العائد الصافي على الودائع إذ إن الفوائد على الودائع قد تم خصمها من صافي الربح (الجنابي، 2008:54). ويقاس بالمؤشر الآتي:

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة}$$

معدل العائد على الودائع =  $100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الودائع}}$

مجموع الودائع

٤- هامش صافي الدخل: يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتوقع لكل دينار واحد من إجمالي الإيرادات كما يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيف الضرائب، لكون هامش صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها النفقات (الرياحي، 2006: 138):

صافي الدخل

هامش صافي الدخل =  $100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الإيرادات}}$

مجموع الإيرادات

### المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي للبحث

#### توصيف واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

#### أولاً: الوصف الإحصائي للبيانات

١- نسبة التداول: هي إحدى النسب التي تقيس مخاطر السيولة، وتقيس قدرة المؤسسات بشكل عام والمصارف بشكل خاص على تسديد الإلتزامات قصيرة الأجل من خلال موجوداتها المتداولة، ويعد انخفاض هذه النسبة يدل على صعوبات في قدرة المصرف على دفع التزاماته، في حين يعني ارتفاعها التضحية بالعوائد بسبب تقييدها لرأسمال كبير الموجودات المتداولة.

٢- الإستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع: يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة باعتبار أن ذلك يعكس زيادة الإستثمارات قصيرة الأجل التي يواجه بها المصرف التزاماته.

جدول (1) نسبة التداول والاستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع للمصارف عينة الدراسة

كوردستان		ايلاف الاسلامي		العراقي الإسلامي		المصرف
الاستثمارات/الودائع	نسبة التداول	الاستثمارات/الودائع	نسبة التداول	الاستثمارات/الودائع	نسبة التداول	
						السنة
0.195	1.45	0.022	1.41	0.03	1.51	2011
0.162	1.55	0.033	1.40	0.17	1.79	2012

0.302	1.59	0.036	1.99	0.21	1.96	2013
0.301	1.69	0.122	1.98	0.21	2.18	2014
0.234	1.87	0.002	1.84	0.27	2.21	2015
0.239	1.63	0.021	1.72	0.17	1.93	لمتوسط العام

يعرض الجدول رقم (1) نتائج احتساب نسبة التداول ونسبة الإستثمارات إلى الودائع لكل من المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، ومصرف ايلاف الاسلامي، ومصرف كوردستان وللمدة (2011-2015)، ويظهر منه ان نسبة التداول في المصرف العراقي كانت (1.51، 1.79، 1.96، 2.18، 2.21) وعلى التوالي، وبمتوسط مقداره (1.93)، في حين ان هذه النسبة لمصرف ايلاف الاسلامي كانت (1.41، 1.40، 1.99، 1.98، 1.84) وبمتوسط قدره (1.72)، بينما كان مقدار هذه النسبة بالنسبة لمصرف كوردستان خلال سنوات البحث (1.45، 1.55، 1.59، 1.69، 1.87) وبمتوسط قد بلغ قدره (1.63)، ويتبين من هذه النتائج ان نسبة السيولة كانت مرتفعة في المصرف العراقي قياساً بالمصارف الاخرى عينة البحث، وهذا يعني ان ذلك المصرف قادراً على تحويل موجوداته المتداولة إلى نقد بسهولة وبالوقت المناسب، لتغطية الالتزامات المترتبة عليه بواسطة هذه الموجودات. كما يظهر الجدول (1) نسبة الإستثمارات إلى الودائع في المصارف الثلاثة عينة البحث وللمدة المذكورة (2011-2015)، اذ بلغت تلك النسبة في المصرف العراقي (0.03، 0.17، 0.21، 0.21، 0.27)، على التوالي وبمتوسط قدره (0.17)، اما في مصرف ايلاف الاسلامي فقد بلغت (0.022، 0.033، 0.036، 0.122، 0.002) وبلغ المتوسط (0.021) وتشير هذه النتيجة إلى ان المصرف يواجه يتعرض لخطر كبير في السيولة في عام (2015) اذ كانت هذه النسبة في اقل مستوياتها، في حين بلغ المؤشر ذاته بالنسبة لمصرف كوردستان (0.195، 0.162، 0.302، 0.301، 0.234) وبمتوسط كان الاعلى من بين المصارف المبحوثة والبالغ (0.239).

٣- **الموجودات النقدية والإستثمارات إلى اجمالي الموجودات:** يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار انه يعكس زيادة الموجودات النقدية والإستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة.

٤- **القروض الكلية والودائع الكلية:** تقيس هذه النسبة مقدار القروض التي يمكن للمصرف ان يمنحها إلى المقترضين بالاعتماد على حجم الودائع التي يحصل عليها من المودعين وتهدف إلى بيان استغلال المصرف لهذا النوع من مصادر التمويل، لتسهم بطريقة او اخرى في تحقيق الربحية المرجوة تحقيقها من جهه وفي نفس الوقت ضمان المصرف لإموال مودعيه في حال تخلف بعضهم

عن السداد، وان اي ارتفاع في هذه النسبة سيعرض المصرف إلى ازمات ومخاطر في السيولة وما يترتب عليه من مخاطر أئتمانية، لذلك تعد هذه النسبة حرجة وان ارتفاعها يعد مؤشرا سلبيا في ايجاد حالة من عدم التوازن النسبي بين القروض والودائع او الحصول على مصادر تمويل اخرى غير الودائع.

جدول (2) نسبة الموجودات النقدية والإستثمارات إلى الموجودات ونسبة القروض إلى الودائع

المصرف		العراقي الاسلامي		ايلاف الإسلامي		كوردستان	
السنة	النقد والأستثمار / الموجودات	القروض/الودائع	النقد والأستثمار / الموجودات	القروض/الودائع	النقد والأستثمارات / الموجودات	القروض / الودائع	
2011	0.729	0.246	0.637	0.392	0.846	0.178	
2012	0.634	0.518	0.639	0.382	0.957	0.149	
2013	0.623	0.644	0.454	0.974	0.948	0.287	
2014	0.628	0.699	0.427	1.258	0.947	0.276	
2015	0.619	0.661	0.577	0.579	0.927	0.204	
المتوسط	0.646	0.554	0.547	0.722	0.929	0.219	

يتضح من الجدول رقم (2) نتائج احتساب نسبة الاستثمارات والنقد إلى الموجودات، اضافة لنسبة القروض إلى الودائع، وقد اظهرت تلك النتائج لكل ان نسبة الاستثمارات والنقد إلى الموجودات المتعلقة بالمصرف العراقي كانت كالآتي (0.729، 0.634، 0.623، 0.619، 0.628)، وبمتوسط قدره (0.646)، في حين ان هذه النسبة لمصرف ايلاف الاسلامي كانت (0.637، 0.639، 0.646)، وبلغ متوسطه (0.577، 0.427، 0.454)، بينما كان مقدار هذه النسب في مصرف كوردستان خلال سنوات البحث (0.846، 0.957، 0.948، 0.947، 0.927) في حين بلغ المتوسط (0.929)، اما نسبة القروض إلى الودائع فقد بلغت في المصرف العراقي خلال سنوات البحث المعدلات الآتية (0.246، 0.518، 0.644، 0.699، 0.661) في حين بلغ متوسطه (0.554)، اما بالنسبة لمصرف ايلاف الاسلامي فقد كانت نسب المؤشر المذكور كالآتي (0.392، 0.382، 0.974، 1.258، 0.579، 0.722) وبمتوسط (0.722)، في حين كانت النسب في مصرف كوردستان مالاتي (0.846، 0.957، 0.948، 0.947، 0.927) فيما كان المتوسط قدره (0.927) وهو الأعلى مقارنة بالمصارف المبحوثة، ويرجع ذلك إلى تفوق مصرف

كوردستان في المجالات الأستثمارية لما يمتلكه من رأس مال كبير نسبياً، ويحضى بإدارة جيدة للسيولة، فهي تجمع بين حسن تدبير لسولتها، مما ينعكس على ربحيتها بشكل كبير. وفيما يتخص بمؤشر القروض إلى الودائع للمصرف العراقي فقد بلغ النسب كالاتي(0.246،0.518،0.644،0.699،0.661)، فيما بلغ المتوسط (0.554) فيما كانت النسبة ذاتها في مصرف ايلاف ولل سنوات الخمس المبحوثة تتمثل بالنسب الآتية(0.392،0.382،0.974،1.258،0.579) وكان المتوسط (0.722) فيحين كانت هذه النسبة في مصرف كوردستان كما يلي(0.178،0.149،0.287،0.276،0.204)، فيما بلغ المتوسط ما قيمته (0.219).

ثانياً: نسب الربحية

١- معدل العائد إلى الموجودات: تمثل هذه النسبة مؤشراً هاماً لبيان ربحية المصارف وتمثل حجم المستحصل عليها من كل وحدة نقدية من الموجودات، وتتمثل هذه النسبة بقسمة صافي الدخل إلى اجمالي الموجودات لدى المصرف، ويمكننا القول ان هذه النسبة تعكس كفاءة الإدارة في استثمار موارد المصرف بما يحقق مدخولات تتناسب مع حجم الإستثمارات فيه وتلبي رغبات المستثمرين في الحصول على ارباح تتناسب مع قيمة استثماراتهم.

٢- معدل العائد على حقوق الملكية: يعد هذا المؤشر من بين المؤشرات بالغة الأهمية بالنسبة للملاك والمساهمين، لأنها تقيس كفاءة ادارة المصرف في توليد الأرباح في كل وحدة من وحدات حقوق الملكية وتتراوح النسبة المرغوب بها في هذه النسبة بين (15-20) في الأوقات التي لا يشهد القطاع المالي ازمات معينة.

جدول (٣) نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية

المصرف	العراقي الاسلامي		ايلاف الإسلامي		كوردستان	
	العائد/الموجودات	العائد/حق الملكية	العائد/الموجودات	العائد/حق الملكية	العائد/الموجودات	العائد/حق الملكية
2011	0.0378	0.102	0.0596	0.170	0.0363	0.116
2012	0.0600	0.127	0.0282	0.080	0.0329	0.087
2013	0.0608	0.119	0.0247	0.044	0.0334	0.084
2014	0.0140	0.025	0.0175	0.031	0.0355	0.081
2015	0.0168	0.029	0.0006	0.001	0.0414	0.083

يلاحظ من الجدول رقم (3) ان المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية، قد حقق في عام 2011 معدل عائد على الموجودات بلغ (0.037) ومعدل عائد على حق الملكية بلغ (0.102) ثم ارتفع هذان المؤشران في السنوات اللاحقة حتى عام 2014، وانخفضا في تلك السنة إلى ادنى مستوى بلغ فيه معدل العائد على الموجودات (0.014)، اما معدل العائد على حق الملكية فبلغ (0.025)، وذلك بسبب الاحداث العراق خلال حربه مع تنظيم داعش الإرهابي، ثم بدأت تتحسن تلك المعدلات في السنة التي تلت ذلك، اذ بلغ معدل المؤشر الاول (0.016) اما المؤشر الثاني فقد ارتفع نسبيا (0.029)، وكذلك تباينت معدلات الأرباح بالنسبة للمدة الزمنية المبحوثة، نتيجة السياسات المالية والنقدية للدولة، باتخاذ اجراءات تقشفية في بعض السنوات المبحوثة. ويلاحظ من الجدول (3) ان مصرف ايلاف الإسلامي قد حقق معدل عائد على الموجودات بلغ (0.059)، ومعدل عائد على حقوق الملكية بلغ (0.017)، ثم اخذت هذه المعدلات بالتباين في السنوات اللاحقة، اذ اخذ مؤشر معدل العائد إلى الودائع بالانخفاض تدريجيا حتى وصل إلى ادنى مستوى له عام (2015) اذ بلغ (0.006) وكذا الحال بالنسبة لمعدل العائد على حق الملكية اذ بلغ في العام المذكور (0.001) ويرجع ذلك للوضع الاقتصادي الذي عصف في البلد، فضلا عن سوء في التقديرات المستقبلية لإدارة المصرف. وفيما يتعلق بمصرف كوردستان فإنه حقق عام (2011) معدل عائد على الموجودات بلغ (0.036) ومعدل عائد على حقوق الملكية بلغ (0.116)، ثم اخذت تلك المؤشرات بالتباين حتى بلغ اعلى معدل للعائد على الودائع عام (2015) اذ بلغ (0.414)، ويعود ذلك لحسن تنبؤ ادارة المصرف والدخول في استثمارات مربحة.

٣- معدل العائد على الودائع: يعد هذا المؤشر ذات اهمية بالنسبة للملاك والمودعين، اذ يمثل هذا المؤشر قدرة المصرف في المنافسة للحصول على حصته السوقية عن طريق الأموال المودعة لديه، ويمكن عده (كثمن) او كلفة لجذب الودائع وبإمكان المصرف ان يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها إلى استثمارات مربحة، وبذلك يعد هذا المؤشر جيد للاستثمارات الناجحة للأموال المودعة لدى المصرف.

٤- هامش صافي الدخل: ان مؤشر صافي الدخل يقيس الدخل المتحقق لكل وحدة نقدية من إجمالي الإيرادات ، ويقاس أيضاً قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات، لإن صافي الدخل يساوي اجمالي الإيرادات مطروحاً منها النفقات، وعليه فكلما كان هامش صافي الدخل اكبر دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات.

جدول (٤) معدل العائد على الودائع وهامش صافي الأمان

المصرف	العراقي الاسلامي	ايلاف الإسلامي	كوردستان
--------	------------------	----------------	----------

السنة	معدل العائد/الودائع	هامش صافي الدخل	معدل العائد/الودائع	هامش صافي الدخل	معدل العائد/الودائع	هامش صافي الدخل
2011	0.061	0.680	0.120	0.695	0.069	0.468
2012	0.129	0.644	0.087	0.570	0.059	0.525
2013	0.141	0.574	0.069	0.429	0.063	0.543
2014	0.036	0.243	0.064	0.318	0.072	0.474
2015	0.043	0.240	0.001	0.028	0.098	0.532
المتوسط العام	0.082	0.512	0.068	0.408	0.072	0.508

يتبين من الجدول (4) نتائج احتساب معدل العائد إلى الودائع ونسبة هامش صافي للمصارف الثلاثة عينة الدراسة، وقد اظهرت النتائج الخاصة بالمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية نسب مؤشر معدل إلى الودائع كالاتي (0.061، 0.129، 0.141، 0.036، 0.043) فيما كان المتوسط مقداره (0.082)، وهي نسبة مرتفعة نسبيا قياسا بالمصارف الأخرى، اذ بلغ المؤشر ذاته في مصرف ايلاف الاسلامي خلال مدة الدراسة النسب الآتية (0.120، 0.087، 0.069، 0.064، 0.001) وبمتوسط قدره (0.068)، اما في مصرف كوردستان فقد كانت النسب للسنوات الخمس كما يلي (0.069، 0.059، 0.063، 0.072، 0.098) وكان المتوسط قدره (0.072).

#### ثانياً: اختبار تأثير نسب (مؤشرات) مخاطر السيولة في نسب (مؤشرات) الربحية :

يظهر الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للمتغير المعتمد  $Y$  والمعبر عن مؤشرات الربحية (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على حق الملكية، معدل العائد على الودائع، صافي هامش الدخل)، مقابل المتغيرات المستقلة  $X_1$  و  $X_2$  و  $X_3$  و  $X_4$  والمعبرة عن مؤشرات مخاطر السيولة (الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة (نسبة التداول)، الإستثمارات إلى الودائع، النقد والإستثمارات إلى الموجودات، القروض إلى الودائع)، للمدة المبحوثة، وكما يأتي :

اختبار الفرضية الرئيسية: تنص هذه الفرضية على انه يوجد تأثير ذا دلالة معنوية لمؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات الربحية في المصارف عينة البحث، ويوضح الجدول (٥) درجة التأثير بين متغيرات البحث مع المتغير المعتمد على النحو الآتي:

الجدول(5) تحليل أثر مؤشرات مخاطر السيولة مجتمعةً في مؤشرات الربحية في المصارف عينة الدراسة

مؤشرات مخاطر السيولة						المتغير المستقل	
p.valu	F	T	R <sup>2</sup>	R	β	المتغير المعتمد	
	المحسوبة	المحسوبة					
0.006	9.822	-3.134	%35	%59	-0.594	المصرف العراقي	مؤشرات الربحية
0.007	9.393	-3.065	%34	%58	-0.586	مصرف ايلاف	
0.007	9.451	-3.074	%34	%59	-0.587	مصرف كوردستان	

يتضح من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (5) إن نتائج التحليل أظهرت معنوية المتغيرات المستقلة، إذ كان لها تأثير معنوي وسلب في مؤشرات الربحية، إذ بلغت قيمة اختبار (F) لمتغيرات البحث بالنسبة للمصرف العراقي، قد بلغت (9.822)، ولمصرف ايلاف بلغت (9.393)، أما بالنسبة لمصرف كوردستان فقد بلغت (9.451) وهذه النسب هي أكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة عند مستوى معنوية (0.05)، وهو يبين تأثير المتغيرات المستقلة (مؤشرات مخاطر السيولة) في المتغير المعتمد (مؤشرات الربحية)، أما معامل (p.value) بالنسبة للمصرف العراقي فقد كانت معنوية إذ بلغت (0.006) في حين كانت النسبة ذاتها في مصرف ايلاف (0.007)، كما بلغت في مصرف كوردستان (0.007) وهذا النسب أقل من مستوى المعنوية البالغ (0.05) وهذا ما يدعم فرضية البحث الرئيسية المتعلقة بمؤشرات مخاطر السيولة، وعليه تشير قيمة (β) السالبة للمصرف العراقي الإسلامي، أن الزيادة في مؤشرات مخاطر السيولة بمقدار 100% يؤدي إلى انخفاض مؤشر الربحية بمقدار (59%)، وكذلك الحال بالنسبة لمصرف ايلاف ومصرف كوردستان التي تشير إلى أن الزيادة في مؤشرات مخاطر السيولة بمقدار 100% يؤدي إلى انخفاض مؤشر الربحية بمقدار (58%) و(58%)، ويفسر ذلك على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة كان لها تأثير معنوي في مؤشرات الربحية بالاتجاه الإيجابي، أما معامل التحديد R<sup>2</sup> بالنسبة للمصارف عينة البحث فقد بلغت ما بين (34%-35%) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المذكورة تؤثر بنسبة (34%-35%) في مؤشرات الربحية.

ثالثاً: اختبار التأثير بين كل مؤشر من مؤشرات مخاطر السيولة في مؤشرات الربحية :

المؤشرات الفرعية لقياس علاقة واثر كل مؤشر تم اعتماده في البحث من مؤشرات السيولة واثره في مؤشرات الربحية مجتمعةً وتتمثل هذه المؤشرات بالآتي:

١- مؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة

جدول (6) تحليل أثر مؤشر نسبة التداول في مؤشرات الربحية في المصارف العراقية المبحوثة

مؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة (نسبة التداول)						المتغير المستقل	المتغير المعتمد	
X1								
p.value	F المحسوبة	T المحسوبة	R <sup>2</sup>	R	B	مصرف العراق	مؤشرات الربحية	
0.19	3.715	1.927	%65	%81	0.806			مصرف ايلاف
0.39	1.178	1.086	37%	%61	0.609			مصرف كوردستان

#### تحليل التأثير لمؤشر (الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة) في المتغير المعتمد

يتبين من الجدول (6) ان هناك علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (الموجودات المتداولة /المطلوبات المتداولة) والمتغير المعتمد (الربحية) اذ بلغ معامل الارتباط (R) (80%) مما يبين وجود علاقة قوية انعكست على معامل التحديد (R<sup>2</sup>) والتي بلغت (65%)، كما بلغت قيمة معامل الإنحدار (β) فقد بلغت (0.806) والتي تعني ان التغيير في المؤشر المذكور ب يؤدي إلى تغيير في الربحية بمقدار (0.806)، اما التأثير فقد كانت قيمة (T) الجدولية (2.13) والتي هي اكبر من المحسوبة للمصرف العراقي البالغة (1.927) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا ما يدعو لرفض فرضية البحث الفرعية الاولى المتعلقة بوجود اثر ذي دلالة معنوية لمؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة في الربحية. اما فيما يتعلق بمصرف ايلاف فقد اظهر الجدول (6) وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة) مع المتغير المعتمد (الربحية) اذ بلغ معامل الارتباط (R) (60%) وهي نسبة ارتباط جيدة، اما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) فقد بلغت (37%) وهو ما يشير إلى ان (37%) من التغيير في الربحية ناجم عن تغيير في المؤشر اعلاه في حين بلغت قيمة (β) والتي تدل على ان زيادة الموجودات المتداولة بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة الربحية بمقدار (60%)، اما التأثير فقد كانت قيمة (T) الجدولية (2.13) والتي هي اكبر من (T) المحسوبة البالغة (1.086) لمصرف ايلاف عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا ما يرفض فرضية الدراسة الفرعية الاولى المتعلقة بوجود اثر ذي دلالة معنوية لمؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة في الربحية. كما بين الجدول (6) فيما يتعلق بمصرف كوردستان وجود علاقة

ارتباط وتأثير بين المتغير المستقل (الموجودات المتداولة/المطلوبات المتداولة) والمتغير المعتمد (الربحية) اذ بلغ معامل الارتباط (R) (81%) اما قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) فقد بلغت (74%) اي ان (74%) من التغيير الحاصل في ربحية مصرف كوردستان ناتج عن التغيير في مؤشر في الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة، ويؤشر ( $\beta$ ) ان التغيير في مؤشر الموجودات المتداولة /المطلوبات المتداولة بنسبة 100%، يحرك المتغير المعتمد (الربحية) بمقدار (86%)، اما التأثير فقد كانت قيمة (T) الجدولية (2.13) والتي هي اقل من (T) المحسوبة لمصرف كوردستان التي تبلغ (2.390) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا ما يدعم قبول فرضية البحث الفرعية الاولى المتعلقة بوجود اثر ذي دلالة معنوية لمؤشر الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة في الربحية .

## ٢- استثمارات إلى الودائع

جدول (7) تحليل أثر مؤشر الاستثمارات إلى الودائع في مؤشرات الربحية في المصارف العراقية المبحوثة

مؤشر الإستثمارات إلى الودائع						المتغير المستقل	المتغير المعتمد
X2							
p.value	F المحسوبة	T المحسوبة	R <sup>2</sup>	R	B	مؤشرات الربحية	
0.49	0.49	0.820	%25	%50	-0.502		مصرف العراقي
0.211	0.211	-1.818	%62	%79	-0.789		مصرف ايلاف
0.39	0.39	1.089	%37	%61	-0.610	مصرف كوردستان	

يتضح من الجدول (7) ان الأثر الخاصة بالمصرف العراقي الإسلامي بين المتغير المستقل المتمثل بمخاطر السيولة (الإستثمارات/الودائع) والمتغير المعتمد (الربحية) مجتمعةً كان غير معنوياً، اذ بلغت قيمة معامل الإنحدار ( $\beta$ ) (0.502)، اما قيمة معامل الارتباط (R) (50%) في حين كان معامل التحديد منخفضاً، اذ بلغت قيمة (25%) وهو ما يعني ان (25%) من التغيير الربحية ناتج عن حدوث تغيير في المتغير المستقل، وهذا يؤشر ان علاقة الأثر والارتباط بالنسبة للمصرف المذكور آنفاً لم تكن معنوية، وهو ما اظهره اختبار (T) من زيادة قيمة (T) الجدولية، البالغة (2.13) بالمقارنة مع قيمة

(T) المحسوبة، التي تبلغ (0.820)، عند مستوى معنوية (0.05)، وهو يشير إلى عدم معنوية الإنموذج الفرعي الثاني للبحث الذي ينص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمؤشر الاستثمار إلى الودائع. وفيما يتعلق بمصرف ايلاف فقد اظهر الجدول (7) وجود علاقة ارتباط والأثر ضعيفة غير معنوية، بين المتغير المستقل (الإستثمارات/الودائع) والمتغير المعتمد (الربحية)، اذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.81) وهي قيمة اقل بالمقارنة مع القيمة الجدولية، التي تبلغ (2.13)، وهو ما يؤيد قبول الفرضية الفرعية الثانية، اما معامل الارتباط (R) فقد بلغت (79%) وهي نسبة مرتفعة نسبيا، اما معامل التحديد ( $R^2$ ) فقد بلغت قيمتها (62%)، ولذلك تشير قيمة ( $\beta$ ) ان التغير في مؤشر (الإستثمارات/الودائع) بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض في (الربحية) بنسبة (78%)، لأن التقلبات في الإستثمارات بين فترة وأخرى لها اثر سلبي على العائد المتحقق لدى المصرف.

وكذلك يعرض الجدول المذكور أعلاه نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والمتعلقة بمصرف كوردستان وجود اثر غير معنوي، بين مؤشر (الإستثمارات/الودائع) والمتغير المعتمد (الربحية)، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (60%) الا ان قيمة معامل التحديد كانت منخفضة اذ بلغت ( $R^2$ ) (37%)، اما معامل الإنحدار ( $\beta$ ) فقد بلغت (0.610) اي ان الزيادة في كمية الإستثمارات بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة في الربحية بنسبة (61%)، وهذا نابغ من حالة الإستقرار النسبي في الاستثمار الذي يتمتع به مصرف كوردستان، الا انه بالرغم من ذلك فقد كانت قيمة (T) المحسوبة اقل من الجدولية ببلوغ قيمتها (1.089) في حين كانت القيمة (T) الجدولية اعلى ببلوغها (2.13)، مما يعني عدم معنوية الإنموذج الفرعي عند مستوى 0.05.

### ٣- الأستثمارات والنقد إلى الموجودات

جدول (8) تحليل أثر مؤشر الاستثمارات والنقد إلى الموجودات في مؤشرات الربحية في المصارف العراقية المبحوثة

مؤشر الإستثمارات والنقد إلى الموجودات						المتغير المستقل
X3						
p.vale	F	T	$R^2$	R	$\beta$	المتغير المعتمد

	المحسوبة	المحسوبة					
0.58	0.422	-0.650	%17	%42	-0.417	المصرف العراقي	مؤشرات الربحية
0.31	1.750	-1.323	%47	%68	-0.683	مصرف ايلاف	
0.63	0.318	0.564	%14	%37	0.370	مصرف كوردستان	

$P \leq 0.05$

من اعداد الباحث بالاعتماد على الحاسبة الألكترونية

يعرض الجدول (8)، نتائج الفرضية الفرعية الثالثة، اذ تشير النتائج لوجود اثر غير معنوي للمتغير المستقل في المتغير التابع، والخاص بالمصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (%41)، كما يوضح الجدول المذكور قيمة معامل الإنحدار لمؤشر (النقد والإستثمارات/الموجودات) ( $\beta$ )، اذ تشير قيمة معامل الإنحدار للمصرف العراقي الإسلامي وهو ما يعني ان التغير بنسبة 100% في المتغير المستقل سوف يؤدي إلى تغير في الربحية بمقدار (%41)، وكذلك فإن قيمة معامل التحديد كانت منخفضة نسبياً اذ بلغت ( $R^2$ ) (%17)، وهذا ما انعكس على معنوية الإنموج فيما يتعلق بالمصرف المذكور اذ كانت قيمة (T) المحسوبة والبالغة (0.650)، قل من قيمة (T) الجدولية البالغة (2.13) عند مستوى المعنوية البالغ 0.05، مما يؤيد رفض الفرضية الفرعية احصائيا التي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمؤشر النقد والإستثمارات النقدية إلى الموجودات في الربحية. كما اظهر الجدول المذكور فيما يتعلق بمصرف ايلاف، وجود اثر ذي دلالة غير معنوية بين المتغير المستقل (النقد والإستثمار/الموجودات) والمتغير المعتمد (الربحية)، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (%68) اما معامل التحديد ( $R^2$ ) فقد كانت قيمتها (%47) اي ان (%47) من التغير الحاصل في الربحية هو نتاج لمؤشر (النقد والإستثمار/الموجودات)، ولذلك فقد بلغ قيمة معامل الإنحدار ( $\beta$ ) (0.683)، اي ان الزيادة في (النقد والإستثمارات/الموجودات) بنسبة 100% تؤدي إلى خفض مستوى الربحية بقدر (0.683)، ويمكن القول ان النتائج المذكورة تدعم رفض قبول الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على وجود اثر ذي دلالة معنوية لمؤشر النقد والإستثمار إلى الموجودات في الربحية، اذ كانت قيمة (T) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية اذ كانت المحسوبة (1.323)، اما قيمتها في الجداول فبلغت (2.13) عند مستوى معنوية 0.05. اما مصرف كوردستان فقد اشار الجدول اعلاه إلى تأثير المتغير المستقل المتمثل بالنقد والإستثمار/الموجودات) بالمتغير المعتمد (الربحية)، وتبين مدى الارتباط بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط (R) التي بلغت (%37)، اما معامل التحديد ( $R^2$ ) فكانت (%14)، وهي نسبة منخفضة نسبيا نتيجة اهتمام المصرف بشكل اكبر

بمؤشرات السيولة الأخرى لما لها من تأثير على الربحية بشكل اكبر، ومن ثم فإن معامل الإنحدار ( $\beta$ ) قد بلغت (0.370)، أما قيمة (T) المحسوبة فقد بلغت (0.564) وعند مقارنتها بالجدولية، نجد ان قيمتها كانت اقل اذ تبلغ قيمة (T) الجدولية (2.13) التي اعلى من المحسوبة عند مستوى المعنوية 0.05 ونتيجة ذلك يتم رفض الفرضية.

#### ٤- مؤشر القروض إلى الودائع :

جدول (9) تحليل أثر مؤشر القروض إلى الودائع في مؤشرات الربحية في المصارف العراقية المبحوثة.

مؤشر القروض إلى الودائع						المتغير المستقل	المتغير المعتمد
X4							
p.value	F المحسوبة	T المحسوبة	R <sup>2</sup>	R	$\beta$	مؤشرات الربحية	
0.36	1.378	1.174	%40	%64	0.639		مصرف العراقي
0.54	3.811	1.952	%66	%81	0.810		مصرف ايلاف
0.43	0.930	0.964	%31	%56	0.563	مصرف كوردستان	

يوضح الجدول (9) ان اثر المتغير المستقل (القروض/الودائع)، كان غير معنوي في المتغير المعتمد (الربحية مجتمعة) بالنسبة للمصرف العراقي الإسلامي، اذ بلغ معامل الارتباط (R) ما نسبته (63%) وهي نسبة جيدة، اما معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (41%) وهي نسبة منخفضة، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) (40%) اي ان (40%) من التغير الحاصل في الربحية كان ناتجا عن التغير الحاصل مؤشر (القروض/الودائع)، في حين اظهر اختبار (T) ان اما قيمتها المحسوبة بلغت (1.17) ونجد عند مقارنتها بالقيمة الجدولية ان القيمة الجدولية كانت اعلى، اذ بلغت (2.13)، ونتيجة لذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة عند مستوى المعنوية البالغ 0.05. كما اظهر الجدول (9) نتائج تحليل الارتباط والإنحدار الخاصة بمصرف ايلاف بين المتغير المستقل (القروض/الودائع) المتغير المعتمد المتمثل ب(الربحية مجتمعة)، واطهرت النتائج عدم معنوية الفرضية الفرعية الرابعة، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (R) (81%) وهي اقوى علاقة بين مؤشر (القروض/الودائع) والمتغير المعتمد (الربحية) على مستوى المصارف العراقية، اما معامل

التحديد ( $R^2$ ) فقد كانت مرتفعة اذ بلغت (66%)، وهذا يبين مدى تركيز جهود المصرف على هذا المؤشر في تحقيق الربحية، وعدم التركيز بشكل موازي بالنسبة للمؤشرات الأخرى خلال سنوات الدراسة، وهو ما قد يعرض المصرف على المدى البعيد إلى مخاطر متعلقة بالسيولة المصرفية، ولهذا نجد ان معامل الإنحدار ( $\beta$ ) قد بلغت (0.810) اي: ان التغير بنسبة 100% في المؤشر المذكور يؤدي إلى تغيير في الربحية بمقدار (81%)، ومن ثم فإن النتائج الظاهرة في الجدول تدعم رفض الفرضية الفرعية الرابعة احصائياً، اذ كانت قيمة (T) المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية اذ بلغت قيمتها المحسوبة (1.95) اما الجدولية فقد كانت (2.13) عند مستوى المعنوية 0.05. كما تبين من خلال الجدول اعلاه نتائج اثر المتغير المستقل (القروض/الودائع) في المتغير التابع (الربحية)، اذ اظهر وجود علاقة ارتباط بينهما اذ بلغة قيمة معامل الارتباط (R) (56%) اما معامل التحديد ( $R^2$ ) (38%) وهذا يعني ان للمؤشر المذكور تأثير معنوي ضعيف عند مستوى المعنوية (0.05)، اذ ان قيمة (T) المحسوبة قد بلغت (0.96)، وهذه القيمة اقل من القيمة الجدولية البالغة (2.13)، اما معامل الإنحدار ( $\beta$ ) فقد بلغ (0.563)، ان النتائج المذكورة اعلاه تدعم رفض الفرضية الفرعية الرابعة احصائياً.

#### الإستنتاجات

من خلال ما أسفر عنه البحث في جانبه النظري والتطبيقي يمكن تحديد أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث وكما يلي :-

١- عكست نتائج التحليل أن مؤشرات مخاطر السيولة تعد من محددات الربحية في معظم المصارف المبحوثة، وهذا يدل على أن القوة التفسيرية للنموذج كانت قوية، اذ ظهرت النسب المتعلقة بمؤشرات مخاطر السيولة (الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة، الإستثمارات إلى الودائع، النقد والإستثمارات إلى الموجودات، القروض إلى الودائع) بعلاقة معنوية سالبة مع المتغير المعتمد وعلى نحو مؤيد للفرضية الرئيسية.

٢- حققت المصارف المبحوثة فجوة سيولة موجبة خلال مدة البحث، مما يدل على وجود فائض سيولة عال، وغير مستثمر بشكل جيد، نظراً لضعف منافذ الإستثمار طويل الأجل.

٣- الإفئثار لوجود سوق مالية اسلامية دولية منظمة لغرض المساعدة على الاستخدام الامثل للأموال خاصة ان المصارف الإسلامية لاتستطيع اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية لتلبية احتياجاتها من السيولة عن مواجهة حالة عسر مالي (نقص السيولة)، وكذلك فإنها ليس بمقدورها توظيف فوائضها من السيولة في تلك الأسواق.

٤- ارتفاع مؤشر نسبة التداول وضعف الاستثمار في المصرف العراقي الاسلامي بالمقارنة مع المصارف الاسلامية عينة البحث، اذ جاء المصرف العراقي أولاً في نسب السيولة ومن ثم مصرف

ايلاف ثم مصرف كوردستان ، مما يعني ارتفاعها التضحية بالعوائد بسبب تقييدها لرأسمال كبير الموجودات المتداولة.

٥- عدم وجود صيغ قانونية تلائم طبيعة عمل المصارف الإسلامية، إذ ان التشريعات القانونية السائدة في معظم البلدان العربية لاتميز في الغالب بين مصرف اسلامي وغير اسلامي ،وهذا يؤدي إلى الزام تلك المصارف لنفس الإجراءات القانونية التي تخضع لها المصارف التقليدية نفسها على الرغم من عدم تجانسها وتباينها.

٦- شعور المتخصصين في المصارف الإسلامية بالحاجة لأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لمعالجة مشكلة الفائض والعجز في السيولة تمخض عن ذلك ابتكار (الصكوك الإسلامية).

### التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها البحث فإنه يوصي بالآتي:

١- ضرورة تركيز المصارف عينة البحث على تنويع اهتماماتها من حيث التركيز على المؤشرات التي تعظم الربحية على المدى البعيد وعدم الإقتصار تخصيص الجزء الأكبر منها على المؤشرات التي تحقق ربح قصير الأجل وإهمال الربح طويل الأجل.

٢- قيام المؤسسات التشريعية والتنموية بسن قوانين تسهم في زيادة قنوات الاستثمار في المصارف المبحوثة بما يساهم في زيادة ارباحها في المدى البعيد، فضلا عن دفع عجلة التنمية الإقتصادية في البلاد.

٣- العمل على تلبية احتياجات المصارف الإسلامية من قبل (البنوك) المركزية من السيولة، عند مواجهة حالة عسر مالي (نقص السيولة)، ليكون بمقدورها توظيف فوائضها من السيولة في تلك الأسواق.

٤- ضرورة تهيئة الكوادر البشرية المتخصصة في عمل المصارف الإسلامية مع مراعاة الجوانب المالية والشرعية في الوقت ذاته عبر اعداد الأكاديميات والمعاهد والكليات القادرة على تحقيق ذلك الغرض.

٥- يتوجب على ادارة المصارف الإسلامية في عينة البحث بشكل عام التركيز على تحقيق الربحية على المدى البعيد، وتجنب الإقتصار على السعي وراء تحقيق الربح عبر الأنشطة قصيرة الأمد والتي لاتصب في دعم التنمية الإقتصادية بشكل ملحوظ.

### قائمة المصادر

اولاً: التقارير والنشرات :

١. المصرف العراقي الاسلامي ، التقارير السنوية(2011-2015)
٢. مصرف ايلاف الاسلامي ، التقارير السنوية (2011-2015)

٣. مصرف كردستان الاسلامي ، التقارير السنوية (2011-2015)

#### ثانياً: المصادر العربية

١. الرياحي، محمد بدر عبد الحسين،(2006)، تحليل مؤشرات الربحية في مصرف الرشيد للمدة(1996-2006)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد السابع عشر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، جمهورية العراق.
- ٢- خان، طارق ، واحمد ،حبيب ،(2003)،أداره المخاطر تحليل قضايا في الصناعة الماليه الإسلامية، الطبعة الأولى ، مكتبه الملك فهد الوطنية للنشر، جده.
- ٣-جميل، سعيد، سنان زهير محمد،سوسن احمد(2007)،تقييم اداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والإستثمار 2002-2004، تنمية الرافدين، العدد الثاني عشر،الموصل جمهورية العراق.
- ٤-الجنابي، مصعب صالح محمود،(2008)، قياس رأس المال الفكري وأثره في ربحية المصارف\_ دراسة تحليلية في بعض المصارف العربية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، جمهورية العراق.
- ٥-رمضان، زياد سليم ،جودة، محفوظ احمد،(2006)،"الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك" الطبعة الأولى، دار الأوائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن.
- ٦-الشمري، صادق راشد،(2012 )،استراتيجيه إدارة المخاطر المصرفية وإثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- ٧-عبد الستار، رجا رشيد،(2012)، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجله كليه بغداد للعلوم أالاقتصاديه الجامعيه،العدد الحادي والثلاثون.
- ٨-عثمان، عمر،(2009)، ادارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليديه والمصارف الإسلامية\_ دراسة تحليلية مقارنة، اطروحة دكتوراه، برنامج التعاون العلمي بين جامعة دمشق والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجمهورية العربية السورية.

#### ثالثاً: المصادر الأجنبية

- 1- Podder, Bhaskar.(2012) **Determin of Profitability of Priate Commercial Banks in Bangladesh:An Empircal Study**" Unpublished Theses, Asian Institute of Technology, School of Management ,Thailand.
- 2- Trivedi, S.M.(2010)" **An analysis of Financial Performance of State Road Transport Corporation in Gujarat**". Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.
- 3- Barad, M.M.(2010)." **A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry**" Unpublished Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian.

4-ISLAM, Rifki,(2010)"The Management of Liquidity Risk In Islamic:The Case of Indonesia"

Doctoral Thesis,Durham University,Indonesia.

5-Ayele,Habtamu Negussie(2012), **Determinants of Bank Profitability: An Empirical Study**

**on Ethiopian Private Commercial Banks**, A Thesis Master of Business Administration in

Finance, Addis Ababa University, Ethiopia.

6- ogilo Fredrick(2015)"**Determinants of Liquidity Risk of Commercial bank in Kenya**"

The International Journal of Business & Management,Vol,3,Issn,9,2321-8916.

7-Bashir,Abdel Hameed(1999)"**Risk And Profitability Measures in islamic Banks**"Journal

Islamic Economic Studies,Vol, 6,NO,2.

8-Freixas,Martin,Skeie,Xavier,Antoine,David(2009)"**Bank Liquidity,Interbank Marketes**

**Policy**"Federal Reserve Bank of New York,No371.

9-Rachdi,Housseem(2013)"**What Determines The Profitability of Banks During And**

**Before The International Financial Crisis? Evidence From Tunisia**"International Journal of

Economics,finance And Management,Issn2307-2466,Vol 2,No,4